HUMAN RIGHTS WATCH

1630 Connecticut Avenue, N.W.
Suite 500
Washington, DC 20009
Tel: 202-612-4321
Fax: 202-612-4333
Email: hrwdc@hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH

www.hrw.org

MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA DIVISION

Sarah Leah Whitson, *Executive Director*
Joe Stork, *Deputy Director*
Eric Goldstein, *Research Director*
Nadim Houry, *Researcher*
Amr Khairy, *Arabic translation coordinator and web editor*
Heba Morayef, *Researcher*
Rasha Moumneh, *Researcher*
Samer Muscati, *Researcher*
Abderrahim Sabir, *Project Leader for the Civilian Protection Initiative*
William Van Esveld, *Researcher*
Christoph Wilcke, *Researcher*
Nadia Barhoum, *Associate*
Brent Giannotta, *Associate*

ADVISORY COMMITTEE

Shibley Telhami, *Chair*
Hassan Elmasry, *Vice Chair*
Kathleen Peratis, *Vice Chair*
Bruce Rabb, *Vice Chair*
Gary G. Sick, *Vice Chair*
Gamal Abouali
Lisa Anderson
Shaul Bakhash
M. Cherif Bassiouni
David Bernstein
Nathan Brown
Paul Chevigny
Helena Cobban
Ahmad Deek
Mansour Farhang
Fadi Ghandour
Rita E. Hauser
Salah al-Hejailan
Robert James
Edy Kaufman
Marina Pinto Kaufman
Samir Khalaf
Ann M. Lesch
Robert Malley
Stephen P. Marks
Rolando Matalon
Nader Mousavizadeh
Habib Nassar
Jean-Francois Seznec
Charles Shamas
Sid Sheinberg
Mustapha Tlili
Andrew Whitley
Napoleon B. Williams, Jr.
James Zogby

HUMAN RIGHTS WATCH

Kenneth Roth, *Executive Director*
Michele Alexander, *Development & Outreach Director*
Carroll Bogert, *Associate Director*
Emma Daly, *Communications Director*
Barbara Guglielmo, *Finance & Administration Director*
Peggy Hicks, *Global Advocacy Director*
Iain Levine, *Program Director*
Andrew Mawson, *Deputy Program Director*
Suzanne Nossel, *Chief Operating Officer*
Dinah PoKempner, *General Counsel*
James Ross, *Legal & Policy Director*
Joe Saunders, *Deputy Program Director*
Jane Olson, *Chair, Board of Directors*

معالي الوزيرة هيلاري كلينتون
وزارة خارجية الولايات المتحدة
بناية هاري إس. ترومان
شارع2201 C NW
واشنطن العاصمة 20520

عبر فاكس رقم: 2283-647-202

حضرة معالي الوزيرة كلينتون،

تعتقد هيومان رايتس ووتش أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لتحقيق دولي مستقل ونزيه في مزاعم ارتكاب انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب من قبل جميع أطراف الصراع في غزة وجنوب إسرائيل. لهذا السبب فإننا نرحب بإعلان مارتن اهوموبيهي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، بتاريخ 3 نيسان/ ابريل بأن القاضي ريتشارد ج. غولدستون سيترأس بعثة مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق التابع للأمم المتحدة مع هذه الولاية على وجه التحديد. وإنني أكتب إليكم للطلب من الولايات المتحدة أن تعرب عن دعمها الكامل لجهود القاضي غولدستون وحث جميع أطراف الصراع على التعاون الكامل معه ومع فريقه.

ويعدّ غولدستون، المدعي العام السابق للمحاكم الدولية لجرائم الحرب ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، قاضيا على درجة عالية من المصداقية والفعالية والحياد، ولديه الخبرة والتزام مشهود له لضمان أن التحقيق سيظهر على أعلى مستويات النزاهة. وسيرافقه فريق من خبراء عسكريين دوليين وخبراء في مجال حقوق الإنسان يحظون باحترام كبير. وفي تصريحاته للصحافة في 3 نيسان/ ابريل، أوضح القاضي غولدستون أن البعثة ستبحث في "كل انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في كل من إسرائيل وغزة والأراضي المحتلة". وأضاف الرئيس اهوموبيهي أنه قد طلب من بعثة تقصي الحقائق "أن تصدر تقريرا من شأنه أن يكون عادلا، ومتوازنا ومحايدا يتناول مسألة التناسب. إذ لا يمكن تناول التناسب في فراغ" .

انتقدت هيومان رايتس ووتش بشدة مجلس حقوق الإنسان في الماضي لتركيزه أحادي الجانب والحصري على الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق في الصراعات السابقة التي تشمل إسرائيل. غير أن القاضي غولدستون أوضح أنه ملتزم بتحقيق مستقل ومحايد في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية على حد سواء. ولا تدع سيرة غولدستون المهنية المميزة مجالا للشك أنه سوف يقوم بذلك التحقيق.

27 ونحن نعتقد بقوة أن هنالك حاجة لهذا التحقيق المستقل. قبل العمليات العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 2008، وطوال القتال، وطوال أكثر من شهرين منذ حينه، أطلقت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة مئات الصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية، في انتهاك صارخ للحظر على الهجمات المتعمدة والعشوائية على المدنيين. وأعلنت هيومان رايتس ووتش أيضا عن انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك إطلاق قذائف الفوسفور الأبيض في المناطق المكتظة بالسكان في قطاع غزة، فضلا عن الحصار ومنع تنقل السلع الأساسية ودخول وخروج الناس من والى قطاع غزة، وهي سياسة ترقى إلى العقاب الجماعي غير المشروع للسكان المدنيين.

لم تُبدِ حماس أي رغبة في التحقيق في أو ملاحقة انتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبها المقاتلون الفلسطينيون. ويستمر المتحدثون باسم حماس في تبرير الهجمات الصاروخية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. من جهتها تدعي إسرائيل أنها بدأت تحقيقات داخلية، ولكن البحث الذي قامت به منظمة هيومان رايتس ووتش في الماضي، حول تحقيقات جيش الدفاع الإسرائيلي والملاحقات بشأن عمليات القتل الجائر بحق مدنيين فلسطينيين، خرج بنتائج أن ممارسات وإجراءات التحقيق الإسرائيلي ليست شاملة أو نزيهة وأنها لا تأتي في الوقت المناسب. وقد أعلن الجيش الإسرائيلي بأنه في غزة قد استخدم الفوسفور الأبيض مع الامتثال للقانون الإنساني الدولي، إلا أن نتائج منظمة هيومان رايتس ووتش تعارض هذا الادعاء. في يوم 19 آذار/ مارس، أصدرت تسع منظمات حقوق إنسان إسرائيلية بيانا تنتقد بشدة فشل الحكومة الإسرائيلية في تأسيس هيئة تحقيق مستقلة وحيادية للنظر في سلوك قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة.

ونظرا لخطورة هذه الادعاءات، والقصور من كلا الجانبين في الماضي في التحقيق في التصرفات غير القانونية من قبل قواتهما الخاصة، فإننا نحثكم على دعم تحقيق القاضي غولدستون. وعلى وجه الخصوص، فإننا ندعوكم للضغط على جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا ضمن عمله. ينبغي أن تسمح كل من إسرائيل وحماس الوصول، بدون عوائق، إلى الضحايا والشهود وغيرهم، وتوفير المعلومات ذات الصلة عن كل الأنشطة العسكرية في سياق الحوادث قيد التحقيق. يجب على الولايات المتحدة أن توضح أنها لا تتوقع ما هو دون ذلك من أطراف الصراع في غزة.

وكما أيّدت الولايات المتحدة جهودا حاسمة لمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة المتعلقة بانتهاك القانون الدولي في صراعات مميتة أخرى، فإنها ينبغي أن ترحب بتأسيس تحقيق دولي ذي مصداقية في الانتهاكات الخطيرة المزعومة في غزة وجنوب إسرائيل، وحث جميع الأطراف على تقديم تعاونها الكامل. سيترك الفشل في القيام بذلك انطباعا بأن سياسات الولايات المتحدة تعبر عن معايير مزدوجة غير مقبولة بالنسبة للصراع في غزة. ومن شأن هذا الفشل أن يكون له عواقب سلبية خطيرة على مصداقية الولايات المتحدة باعتبارها صوت عالمي ضد الإفلات من العقاب وقدرتها على الإصرار على العدالة فيما يتعلق بجرائم خطيرة في أي مكان.

نشكركم على اهتمامكم بهذه المسألة الهامة.

مع خالص التقدير،

كينيث روث